خلال الربع الأول من العام الجاري:

هيئة الاستثمار تسجل ٢٣ مشروعاً جديداً بتكلفة ١١ مليار ريال

كتب/ علي البشيري

■ بلغ إجمالي المشاريع الخدمية المسجلة خلال الفترة يناير – مارس ٢٠٠٥م نحو ٢٣ مشروعاً بتكلفة استثمارية ١١ مليار ريال وبموجودات ثابتة ٢,٤مليار ريال توفر ٦٢٤ فرصة عمل.

واشارت احصائية رسمية صادرة عن هيئة الاستثمار إلى أن المركز الرئيسي رخص لنحو ١٦ مشروعاً خدمياً بتكلفة استثمارية ٢,٨ مليار ريال فيما رخصت فروع الهيئة لنحو ٧ مشاريع بتكلفة ٨,٢ مليار ريال ،حيث رخص فرع الهيئة بتعز لنحو ٣ مشاريع بتكلفة ١٥٥ مليون ريال وفرع الحديدة لمشروعين بتكلفة ٧٠ مليون ريال فيما رخص فرع عدن لمشروع بتكلفة ٨ مليارات ريال وفرع حضرموت لمشروع خدمي بتكلفة ٢٠ مليون ريال.

وقد شهدت الفترة الأخيرة تزايد المشاريع الخدمية وذلك نتيجة الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والهادفة إلى توسيع أنشطة القطاع الخاص والتي امتدت إلى المجالات التي كانت حكراً على القطاع العام وخصوصاً في مجالات الصحة والتعليم والاتصالات.

كما حرصت الحكومة على منح المستثمرين العديد من التسهيلات والضمانات والاعفاءات الضريبية والجمركية للموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية واعفاء مستلزمات الانتاج الحيواني والسمكي وكذا مستلزمات الانتاج للمشاريع الأخرى بنسبة ٥٠٪ من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمرخصة والمسجلة .

وكانت الهيئة العامة للاستثمار قد رخصت لنحو ٨١ مشروعاً خدمياً خلال العام الماضي بتكلفة استثمارية ٢٢,٦ مليار ريال وبموجودات ثابتة ١٨,٩ مليار ريال توفر نحو ٢٤٤٤ فرصة عمل.

إلى ذلك أكدت دراسة أن اهتمام القطاع الخاص تركز خلال الفترة الماضية في مجال البنية الاساسية على بناء وتشييد العديد من مشاريع البنية الاساسية بطريقة المقاول المنفذ للمشاريع التي تمولها الموازنة العامة أو من الجهات الأجنبية المانحة للقروض والمساعدات.

واشارت إلى أن إقدام الحكومة على السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال الاتصالات المحمولة يعتبر خطوة هامة من حيث الحجم والاستثمارات مؤكدة أهمية الاستثمار في قطاع الخدمات.

وذكرت الدراسة أن القطاع الخاص قد بدأ منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين في تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية.

وتطرقت إلى أهمية توسيع نشاط القطاع الخاص واستثماراته في مجال تقديم خدمات البنية الأساسية وفي تعزيز وزيادة دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات الاجتماعية وذلك من خلال تفعيل دور الخصخصة بحيث تؤدي إلى زيادة وتنشيط دور القطاع الخاص وفي الوقت نفسه التخفيف من الفقر والحد من البطالة ،منوهة إلى أن تفعيل هذا الدور يمكن أن يتم من خلال تحقيق هدفين.. أولهما اقتصادي ،يتعلق بتحقيق الكفاءة والتنمية وحفز النمو في الاقتصاد وخلق فرص عمل بحيث يكون الهدف النهائي للخصخصة تحقيق الكفاءة الاقتصادية للاقتصاد اليمني لكي يتمكن من تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، مؤكدةً أن الوصول إلى هذا الهدف ممكن من خلال ضمان استمرار نشاط المشروعات التي تمت خصخصتها وتوسيع نشاطها وذلك من خلال اتباع اسلوب جلب استثمارات إضافية من القطاع الخاص بغرض إعادة تأهيلها وتطوير أسلوب إنتاجها بإدخال التكنولوجيا الحديثة أو بغرض تمويل استثمارات جديدة ، مشيرةً إلى أن اسلوب التأجير وعقود الادارة يعتبر أحد أساليب الخصخصة التي تضمن استمرار نشاط المشروعات العامة.

ولفتت الدراسة التي أعدها الدكتور طه الفسيل- استاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء إلى أهمية مراعاة البعد الاجتماعي من خلال عدم الاضرار بالعمال الذين يعملون في المشاريع التي تتم خصصتها .

كما أكدت على أهمية تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في خدمات البنية الاساسية من خلال إدخال أساليب جديدة مثل الاستثمار بنظام البناء ,التشغيل،نقل الملكية B.O.T ونظام البناء والتملك للقطاع الخاص والتشغيل ثم نقل الملكية للدولة B.O.O.T.

ويعتبر نظام M.O.O.T بديلاً مناسباً لاسلوب التصفية بحيث يقوم القطاع الخاص بتحديث المشروع المراد خصخصته وتطويره تكنولوجياً ويصبح مالكاً للمشروع ومشغلاً له خلال فترة زمنية يتفق عليها وتحصل الدولة خلال هذه الفترة على حصة من الارباح ،وفي نهاية المدة يعاد المشروع كاملاً للحكومة.

ويعتبر قطاع الكهرباء من إحدى المجالات التي يمكن البدء فيها باعتباره – من ناحية – يعاني من عجز مستمر ومتنامي في توليد الكهرباء والتي لايستفيد منها سوى ٤٠٪ من اجمالي السكان.

كما أن هناك الكثير من المجالات الخدمية المؤهلة للاستثمار مثل موانئ صيد الاسماك ومحطات الكهرباء والمياه والمطارات والاسكان والتعليم والصحة.

وتسهم المشروعات الخدمية في تحقيق العديد من الأهداف أهمها: – حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتوليد الدخل وبالتالي التخفيف

الجدير بالذكر أن إجمالي المشاريع الخدمية التي تم الترخيص والتسجيل لها من قبل هيئة الاستثمار وفروعها بالمحافظات منذ مارس ١٩٩٢م وحتى نهاية عام ٢٠٠٤م نحو ١١٨٦ مشروعاً بتكلفة استثمارية ٣٣٠ مليار ريال وبموجودات ثابتة ١٢٥,٥ مليار ريال توفر ٤٤,٦٧٢ فرصة عمل.

تشمل الأسماك ومنتجات صناعية أخرى

٢٦ مليون دولار قيمة صادرات يمنية إلى الخارج

عدن/سبأ

■ تم عبر أرصفة المعلا بميناء عدن خلال الخمسة الأشهر الماضية تصدير أكثر من ٤٩ الف طن من الأسماك والحلويات والسمن والبن إلى عدد من الدول الشقيقة والصديقة بقيمة ٢٢ مليونا و٤٣٢ ألفاً و ٨٧١ دولارا٠

واوضح الاخ عصام احمد شاكر مدير عام جمرك ميناء عدن لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن ارصفة المعلا استقبلت خلال نفس الفترة ١٤٩ باخرة تجارية وناقلة حاويات أفرغت ٥ آلاف و٨١٢ حاوية تشتمل على بضائع مختلفة٠٠مشيرا الى ان جمرك الميناء حقق إيرادات بلغت ٤ مليارات و٢٥٥ مليون ريال خلال نفس الفترة٠

إلى ذلك بلغت قيمة البضائع المصدرة الى الخارج من شركات القطاع الخاص بمحافظة تعز خلال الربع الاول من العام الحالي ٣ ملايين و ٥١٥ الف و ٦٢ دولاراً ٠

شملت تلك الصادرات مختلف المنتجات الصناعية والزراعية مثل الدقيق والنخالة والسمن والصابون والحلويات والبسكويت والألبان السائلة والمجففة إضافة إلى البلاط والطلاء ومشتقاته٠

وذكر الاخ مفيد عبد سيف مدير عام الغرفة التجارية الصناعية بالمحافظة لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ أن العراق احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة تليها السعودية والصومال فيما احتل الصابون المرتبة الاولى في قائمة التصدير تليها السجائر والحليب والبسكويت والحلويات ٠

٤٨ ألف مستفيد من الرعاية الاجتماعية في ذمار

ذمار/ سبأ/..

■ عقد المجلس التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية بمحافظة ذمار اجتماعا له امس برئاسة الاخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ المحافظة بحضور الاخ نجيب عبد الواحد صلاح الامين العام للمجلس المحلي للمحافظة.

وكرس الاجتماع لمناقشة واستعراض نشاط فرع صندوق الرعاية الاجتماعية ومهامه المستقبلية ومستوى تنفيذ مهامه خلال العام الحالي والنتائج النهائية للحالات الجديدة المستحقة للرعاية الاجتماعية المعتمدة لعام ٢٠٠٥م والبالغ عددها ٦٦٠١ حالة جديدة. حيث استعرض الاخ عبده محمد الفضلي مدير عام فرع الصندوق نشاط الصندوق في مجال البحث الاجتماعي للحالات المستحقة للرعاية الاجتماعية والحالات المعتمدة لمحافظة ذمار والبالغة اكثر من ٤١ الف حالة ويصرف لها ما يزيد عن ٧٠٠ مليون ريال سنويا.. وكذا سير عملية تدريب الباحثين الاجتماعيين على عملية البحث الاجتماعي لحالات الرعاية الاجتماعية وتدريبهم على كيفية استخدام نماذج البحث والحصر والتعامل مع استمارات المفاضلة بين الحالات المتقدمة. واشاد الاخ المحافظ بالجهود التي يبذلها صندوق الرعاية الاجتماعية في إطار تنفيذ استراتيجية التخفيف من الفقر كونه احد مكونات شبكة الأمان الاجتماعي.. منوها الى اهمية الدور الرقابي والإشرافي للمجالس المحلية وتعاونها مع الصندوق لانجاح مهامه.

وفي الاجتماع اقر المجلس التوزيع النهائي للحالات المعتمدة للمحافظة لعام ٢٠٠٥م على عموم المديريات.. وأكد على ضرورة وضع الآليات المناسبة لعملية البحث لهذه الحالات من قبل المجالس المحلية والباحثين الاجتماعيين.

قريباً.. إشهار كيان جديد خاص بالمصدرين اليمنيين

■.. يستعد الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية لإشهار كيان جديد خاص بالمصدرين اليمنيين منتصف يونيو الجاري .. وقال الأخ محمد قفله نائب مدير عام الاتحاد العام للغرفة التجارية والصناعية أن الاتحاد شكل مؤخراً لجنة تحضيرية تضم عدداً من المصدرين من رجال الأعمال اليمنيين للإعداد والتهيئة لإعلان الكيان الجديد خلال أول اجتماع لهم في الخامس عشر من يونيو الجاري..

وذكر موقع «سبتمبرنت» أن الكيان الجديد للمصدرين اليمنيين سيهتم بقضايا التصدير ورعاية مصالح المصدرين والمساهمة مع الجهات الرسمية في تنمية عملية التصدير إلى الأسواق الخارجية ووضع الحلول للمعضلات والتي تعترضها..

من جهة ثانية أشار الأخ نائب مدير عام الاتحاد انه يجري حالياً الترتيبات في الاتحاد لتشكيل أول كيان خاص بسيدات الأعمال اليمنيات يعمل تحت مظلة الاتحاد يضم كافة سيدات الأعمال المسجلات في الغرف التجارية والصناعية .. منوهاً بأن هذا الكيان يأتي في إطار تشجيع الاتحاد لهذه الشريحة وتنمية مشاريعها والمساهمة بشكل أكثر في العملية الاقتصادية والتنموية..

حجة.. تنفيذ مشاريع بـ٣٦٢ مليون ريال في مديرية خيران المحرق

حجة/سبأ

■ وصل عدد المشاريع المنفذة في مديرية خيران المحرق بمحافظة حجة خلال الخمسة عشر عاما الماضية إلى خمسة وعشرين مشروعا خدميا وتنمويا بكلفة مالية بلغت ٢٩٣ مليونا بتمويل من السلطة المحلية ومشروع الأشغال والصندوق الاجتماعي.

ذكر ذلك لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ الأخ يحيى محمد مساوى مدير عام مديرية خيران المحرق٠٠ مشيرا إلى أن هذه المشاريع شملت مجال التربية بواقع خمسة عشر مشروعا إضافة الى اربعة مشاريع في مجال الصحة العامة والسكان..وكذا خمسة مشروعات في مجالى المياه والطرقات ومشروع إنشاء المجمع القضائي.

وأشار مساوى الى أن إجمالي المشاريع التي سيتم افتتاحها تزامناً مع احتفالات شعبنا بالعيد الوطني الخامس عشر لإعادة تحقيق وحدة الوطن وقيام الجمهورية اليمنية في مجالي التربية والتعليم والصحة العامة تصل إلى تسعة مشاريع بكلفة مالية مبلغها ٦٩ مليونا.

مراجعة عقود النفط العراقي المبرمة في حقبة صدام

بغداد/د.ب.ا/

■ أعلن وزير النفط العراقي ابراهيم بحر العلوم ان رئيس الحكومة ابراهيم الجعفري أوكل الى لجنة وزارية مراجعة العقود النفطية التي إبرمت في حقبة الرئيس العراقي السابق صدام حسين بهدف رفع توصيات بشأنها الى الجمعية الوطنية العراقي /البرلمان/.

ونقلت صحيفة «العراق اليوم» الصادرة امس الجمعة عن الوزير العراقي قوله :«هناك لجان وزارية شكلت» مرتبطة برئيس الحكومة سوف تقوم بمراجعة العقود النفطية التي أبرمت في حقبة الرئيس العراقي السابق صدام حسين ورفع توصيات بشأنها الى الجمعية الوطنية».

وأضاف: «لانريد الاستعجال في حسم هذه المواضيع لأنها تحتاج الى الكثير من الوقت».

وكان العراق قد ابرم عقدا عام ١٩٩٧م مع ائتلاف شركات نفطية روسية بزعامة لوك أويل لاستثمار حقل غربي القرنة بكلفة استثمارية مقدارها ٤ مليارات دولار وعقدا آخر مع شركات صينية لاستثمار حقل الاحدب النفطي بكلفة ١,٢ مليار دولار لكن اجراءات الحظر الدولي المطبق على البلاد في ذلك الوقت منع عملية تنفيذ هذه العقود.

وقال وزير النفط :ان بلاده ستطرح قريبا «مشروع استثمار حقل حلفاية جنوبي العراق امام الشركات العالمية قريبا وسيتم من خلاله اختيار العرض المناسب».

ولدى العراق احتياطي معلن يبلغ ١١٥ مليار برميل من النفط الخام اضافة الى احتياطي آخر في طور الاستكشاف يقدر بنحو ٢٤٠ مليار برميل.

وبحسب مصادر نفطية عراقية فإن لدى البلاد العديد من الحقول النفطية المكتشفة والمقيمة التي تنتظر الاستثمار ابرزها حقل مجنون والحيس والحلفاية وغربي القرنة والاحدب وشرق بغداد وارطاوي ونهران عمر.

الهند تسعى لزيادة وارداتها من الغاز

نيودلهي/ (رويترز)

■ تأمل الهند توقيع اتفاق الأسبوع المقبل لزيادة وارداتها من الغاز الطبيعي المسال إلى مثليها وبدء التفاوض على مد خط أنابيب غاز من إيران بتكلفة أربعة مليارات دولار في إطار سعيها لتأمين إمدادات جديدة.

وعندما يصل ماني شانكر ايار إلى اسلام اباد غد الأحد في أول زيارة يقوم بها وزير نفط هندي لباكستان منذ عشرات السنين ستكون أولويته هي تبديد المخاوف الأمنية بشأن خط الأنابيب الذي سيمر عبر باكستان.

وقال ايار: "سأبحث مسائل متعلقة بالمرور مثل مسار خط الأنابيب ورسوم المرور وما إلى ذلك مع باكستان إذ أن كل ذلك له اثر كبير على تكلفة الغاز."

وبدأت الهند التي تستورد نحو ٧٠ بالمئة من النفط الذي تستهلكه وتنتج نحو نصف الغاز الذي تحتاجه في استيراد الغاز الطبيعي المسال العام الماضي ومن المتوقع أن تشتري ٧,٥ مليون طن في السنة المالية الراهنة التي تنتهي في نهاية مارس .

ومن المتوقع ان تتجاوز الواردات مئة مليون متر مكعب من الغاز يوميا في الأعوام الخمسة المقبلة وأن تتضاعف الكمية خلال عقد لتغذية اقتصاد الهند سريع النمو الذي ينمو بما بين سبعة وثمانية بالمئة سنويا.

وتتنافس الهند مع الصين على شراء حصص في مشروعات نفط وغاز أجنبية لتأمين الإمدادات.

مجموعة الثماني تدرس استخدام ذهب صندوق النقد لتخفيف الديون

لندن/(رويترز)

■ قال مسؤول من الخزانة البريطانية لـ«رويترز» امس الجمعة إن استخدام احتياطيات صندوق النقد الدولي من الذهب في تمويل تخفيف عبء الديون خيار تدرسه مجموعة الثماني التي ستجتمع في لندن الأسبوع المقبل.

واقترح وزير المالية البريطاني جوردون براون بيع أو رفع قيمة ذهب الصندوق والذي يمثل ثالث أكبر احتياطيات في العالم لجمع المال لشطب ديون دول افريقية مستحقة لمنظمات دولية لكن حتى الآن لم تحظ الخطة بتأييد.

وقال المسؤول: مازلنا عازمين على احراز تقدم بشأن تخفيف عبء الديون... ومازلنا نبحث عن خيارات ومنها احتياطيات الذهب."

وأعلنت بريطانيا الرئيس الحالي لمجموعة الثماني عام ٢٠٠٥م عاما حاسما لافريقيا وتقول إنه ليس هناك فرصة لتحقيق هدف الامم المتحدة بشأن خفض الفقر في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م دون جمع المال الآن.

وقال صندوق النقد الدولي إن بيع ما بين ١٣ مليوناً و١٦ مليون أوقية (أونصة) من احتياطياته البالغة ١٠٣,٤ مليون أونصة من الذهب يمكن ان تتم في السوق دون مشكلة.

لكن الخزانة الأمريكية التي تتعرض لضغوط من جانب أعضاء الكونجرس لكي تعارض عملية البيع هذه لما يمكن ان يكون لها من تأثير على سوق الذهب العالمية قالت إن بيع ذهب الصندوق قد لا يكون ضروريا.

وموافقة الكونجرس الأمريكي مطلوبة لبيع ذهب الصندوق كما يتطلب ذلك مساندة ٨٥ بالمئة من أعضاء مجلس إدارة الصندوق.